تقييم جيوسياسي لإمكانات القوة الصلبة الصينية

م.م. إسراء هاتف فاضل

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافية

journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:

تعد الصين واحدة من أهم القوى الفاعلة في الساحة الدولية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والعسكري لما تمتلكه من مقومات وامكانات مادية ومعنوية ساعدتها في تدعيم قوتها بشكل عام لاسيما قوتها الصلبة المتمثلة بـ(القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية) وغيرها من الادوات ذات القدرة على تغيير الشؤون الداخلية للدول الأخرى لتحقيق الاهداف المتمثلة بتوسيع نفوذها على المستوى الاقليمي والدولي, ويمكن عدَ تلك القوة مقياساً محورياً لمعرفة مدى إمكانياتها وقدرتها على أن تكون مؤثرة في السياسة الدولية خاصة قوتها العسكرية، إذ بلغ حجم القوة العسكرية الصينية زهاء (٣٥٥,٣) مليون جندي يضاف لهم نحو (٥١٠) الف جندي احتياط علاوة على امتلاك الصين حوالي (٣٢٠٥) دبابة و (٣) حاملة طائرات و(٧٩) غواصة ناهيك عن امكانياتها الاقتصادية فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة اذ بلغ الناتج المحلي (١٩) تريليون دولار أمريكي.

الكلمات المفتاحية: (تقييم جيوسياسي، القوة الصلبة الصينية).

A Geopolitical Assessment of China's Hard Power Potential

'iisra' hatif fadil

Al-Muthanna University/ College of Education for Human Sciences/

Department of Geography

Abstract:

China is one of the most important actors in the international arena at the economic, political, technological and military levels because of its material and moral capabilities and capabilities that helped it strengthen its power in general, especially its hard power represented by (military force and economic sanctions) and other tools with the ability to change the internal affairs of countries The other side is to achieve the goals of expanding its influence at the regional and international level, and this force can be considered a pivotal measure to know the extent of its capabilities and ability to be influential in

international politics, especially its military power, as the size of the Chinese military force reached about (355,3) million soldiers, to whom about (510) thousand reserve soldiers, in addition to China owning about (3,205) tanks, 3 aircraft carriers, and (79) submarines, not to mention its economic capabilities. It ranks second in the world after the United States, with a gross domestic product of 19 trillion US dollars.

Keywords: (geopolitical assessment, Chinese hard power).

المقدمة:

تعد الصين واحدة من الدول العظمى المؤثرة في النظام الدولي لما تملكه من إمكانيات جغرافية مادية ومعنوية ، فهي تمتلك حجما سكانيا كبيرا يبلغ (١,٤٠٠) مليار نسمة عام ٢٠٢١، غالبيتهم ضمن الفئة العمرية المحصورة بين (١٨-٤٥عاما) ،اي ان اغلب افراد المجتمع الصيني من ضمن الفئة النشطة والفعالة في المجتمع ، وهذا يُعد مقوماً أساسياً من مقومات دعم قوة الدولة الذي ينعكس إيجاباً على مستويات التنمية الاقتصادية فيها بالمرتبة الأولى , ناهيك عن كون الصين من أكبر اقتصاديات العالم ، علاوة على قوتها العسكرية التي مكنتها من اداء دور دولي ومؤثر, فضلاً عن تمتعها بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي اكسبها وزنا جيوبولتيكيا وجيوستراتيجيا .

أولاً_ مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- ما واقع قوة الصين الصلبة؟ وما انعكاساتها على سياسة الدولة الخارجية؟

ثانياً_ فرضية البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث تفترض الباحثة الآتي:

- ترتكز قوة الصين الصلبة على قوتها العسكرية ، وامكاناتها الاقتصادية التي جعلتها في مصاف القوى العظمى .

ثالثاً_ أهمية البحث: تأتي اهمية هذا البحث في كونه من الدراسات الحديثة التي تخوض في قوة الصين الصلبة وتطبيقاتها الجيوسياسية ذات التأثير في السياسة الدولية ، لاسيما انها تحاول الكشف عن اهم مؤشرات قوة الصين وانعكاساتها على الدور الجيوستراتيجي للدولة في محيطها الاقليمي والدولي.

رابعاً_ هدف البحث: يهدف البحث الى الكشف عن التطبيقات الجيوسياسية لقوة الصين الصلبة المتمثلة بالقوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تعمل على دعم التوجهات الصينية .

خامساً_ حدود البحث: يتحدد البحث مكانيا بدولة الصين التي تقع في شرق اسيا بين دائرتي عرض (١٨° - ٥٣°) شمالا, وقوسي طول (٧٤ - ١٣٤) شرقا خريطة (١), اما حدودها الزمانية فهي ممتدة بين عامي (١٩٩٠-٢٠٢٢م) مع طرق بعض المراحل التاريخية حسب متطلبات البحث العلمي .

خريطة (١)

الموقع الجغرافي للصين

المصدر: محمد سيد نصر ونيقولا زيادة واخرون , اطلس العالم, مكتبة لبنان, بيروت ,د , ت,ص٧٤.[1]

سادساً_ منهج البحث: اعتمدت الباحثة على منهجين إذ تم اعتماد المنهج الوظيفي لبيان دور التطبيقات الجيوسياسية الصلبة المؤثرة للصين , ناهيك عن استخدام منهج تحليل القوة في تفسير مدى تأثير تلك التطبيقات الجيوسياسية على القوة الصلبة الصينية.

سابعاً_ هيكلية البحث: اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاثة محاور, تناول المحور الأول التأصيل المفاهيمي للقوة الصلبة, وقد تطرق المحور الثاني لواقع القوة الصلبة الصينية, اما المحور الثالث فقد ركز على التطبيقات الجيوسياسية للقوة الصلبة الصينية.

المطلب الأول : التأصيل المفاهيمي للقوة الصلبة

أولاً _ مفهوم القوة لغة واصطلاحا:

أ- مفهوم القوة لغةً:

تعني (قوى ق و ى) من الناحية اللغوية جمع قوة أي بمعنى : منعة وقوة وشدة وبطش كما جاءت في المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم قوى بمعنى آخر ، كقوله تعالى: (علمه شديد القوى) (النجم: ٦) والثاني: الأنصار والأعوان كقوله تعالى: (نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ) (النمل: ٣٣) والثالث: الجد والاجتهاد، كقوله تعالى:(خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ)(البقرة:٦٣) والرابع: السلاح، كقوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) (الأنفال:٦٠) والخامس: القدرة والطاقة، كقوله تعالى:(لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً) (هود: ٨٠. [2]

وعليه يمكن القول ان القوة تعني القدرة والشدة والطاقة وضدها الضعف تقول قوة الجسم و قوة الفكر و قوة الغريزة والقوة هي القهر المادي والخارجي او الضرورة التي لا تستطيع الارادة مقاومتها ومنه قولهم استولى على الشيء بالقوة وخضع للقوة والقوة بهذا المعنى مقابلة للحق لأنها ليست حقاً، وانما هي وسيلة للدفاع عن الحق او لمنع صاحب الحق من التمتع بحقه، والقوة مصدر الحركة والفعل ومنه قولهم

قوة التحريك وقوة الطبيعة والقوة في علم الميكانيكا هي سبب في التغيرات التي تطرأ على الحركة وتطلق على كل ما يفيد الجسم حركه او سكوناً, والقوة مبدا الفعل سواء كان بشعور وارادة او لا، وهي اما مادية، كقوة الانفجار واما معنوية كقوة العقل، والقوي من كان ذا طاقة على العمل، ولاسيما العمل الشاق وهو ضد الضعيف، والقوي أيضاً من اسماء الله تعالى، وجملة القول ان القوة مصدر النشاط والحركة ومبدأ التغيير والفعل، وتنقسم الى طبيعية وحيوية وعقلية.[3]

ب- مفهوم القوة اصطلاحا:

تعددت مصطلحات القوة مما أدى الى تعدد تعريفاتها إذ إن كلمة القوة في اللغة الانكليزيةPower مأخوذة من الكلمة الفرنسية Pouvoir المنحدرة من أصل لاتيني، التي تعني لغويا القدرة والمكنة والاستطاعة التي غالبا تترجم إلى العربية بـ (السلطة) وتشتمل على معنيين الأول ينطوي على معنى القوة فيقال مثال القوة العسكرية Power Military أو قوة الأفكار ideas of Power أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة , فيقال مثال القوة Power Political أو القوة الفردية[4]. Power Individual فضلاً عن وجود اختلافات بين المنظرين حول دور القوة وطبيعتها وتصنيفها فإنها تعد من ابرز مفاهيم العلاقات الدولية لكونها تشير الى القدرة على التأثير في أفعال الآخر وأفكاره , ولكي تصل أي قوة فاعلة إلى موقع التأثير في الآخر يجب عليها أن تمتلك القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية اللازمة من أجل تحقيق ذلك, والنقطة المهمة التي ينبغي الانتباه إليها فيما يخص فهم مصطلح القوة هي كيفية استخدامها مع مصطلحات مثل الشدة والنفوذ والسلطة فثمة فارق مهم بين هذه المصطلحات وإن بدت متداخلة مع بعضها بعضا, وهو أن كل مصطلح منها يحمل معاني مختلقة عن المصطلح الآخر وعن مصطلح القوة أيضا، والآخر يعني قدرة استخدام كل المصطلحات التي سبق ذكرها, وإن قوة دولة ما تتألف من مجموعة عوامل مثل: السكان، الموارد الطبيعية، الاقتصاد، الجيش، القيم الأخلاقية، الإرث التاريخي وإن كانت هناك مقاربات مختلقة حول القوة نتيجة خضوع هذه العوامل لتصنيفات معينة.[5] ويرى (إدوارد كاريري) أن القوة في جوهرها وحدة لا تتجزأ , وقسم القوة السياسية الى ثلاثة أنواع متداخلة معاً : القوة العسكرية، القوة الاقتصادية , قوة التحكم بالأفكار والآراء على إن السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بقوتها سواء كانت عسكرية أم اقتصادية , أما قوة الآراء والأفكار فإنها لا تخضع لقياس دقيق، بل الفكرة السائدة في الدول الديمقراطية الغربية هي إن العالم يؤدي دورا بارزا في احكام السيطرة على آراء الشعوب، وتسخيرها لخدمة سياسة الدولة واستراتيجيتها.[6] نافلة القول إن القوة تعني القدرة والسيطرة في التحكم بالآخرين وممارسة السلطة والتأثير عليهم من خلال ما تمتلكه من موارد وتطبيقات وأدوات التي تساعدها في تحقيق أهداف ومصالح معينة أما عن طريق استخدام العنف والارغام والتهديد اي استخدام (القوة الصلبة) التي تعود بالضرر لكلا الطرفين , أو اللجوء الى الجاذبية والسيطرة على الآخرين اي عن طريق ممارسة (القوة الناعمة) وذلك

باستخدام ادوات يمكن من خلالها التأثير على افكارهم وتوجهاتهم وجعلهم يريدون ما تريد , أو الجمع بين القوتين(الناعمة والصلبة) وذلك ما يسمى ب(القوة الذكية) .

ثانياً _ مفهوم القوة الصلبة :

عرف البروفسور جوزيف ناي(*) القوة الصلبة بانها القوة المشتركة بين الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والقوة الصلبة في صورتها الخشنة تعني الحرب التي تستخدم فيها الجيوش وهذه القوة تعني الدخول في مزالق خطرة ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها كما حدث مثلا في الحرب العالمية الثانية مع اليابان وألمانيا النازية.(7) وتعني أيضا القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية و تتمثل في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية و تعتمد في ممارستها ثلاث طرق رئيسة أولها الإكراه بالتهديدات (التلويح بالعصا) عبر نشر قوات مسلحة او التهديد بالمقاطعة أو العقوبات، وثانيها التحفيز بالإغراءات (التلويح بالجزرة) عبر المنح والامتيازات و المساعدات الاقتصادية , وثالثها الإخضاع باستعمال القوة عبر التدخل او الحصار العسكري، وفرض العقوبات الاقتصادية وغيرها, وبذلك يمكن تمييز مكونين أساسيين للقوة الصلبة هما القوة العسكرية التي تمثل الشكل التقليدي للقوة الصلبة التي تحقق أهداف الدولة من خلالها وتتعدد صورها وأشكالها من حيث استخدام القوات المسلحة فمنها قوه الردع او التهديد باستخدام سلاح الدمار الشامل وايضا مهاجمه الأهداف في ارض دولة معادية او تنفيذ استراتيجية الدفاع عبر سلسلة من الإجراءات الفعالة مثل نشر بطاريات الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي، أما المكون الثاني للقوة الصلبة يتجلى في القوة الاقتصادية للدولة التي تعتمد على ارتفاع الناتج المحلي و نصيب الفرد من الدخل ومستوى التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية ومؤسسات السوق.(8) ولابد من الإشارة ان القوة ليست بالضرورة ان تكون متمثلة بالحروب فهناك اشكال كثيرة للقوة التي تستعمل في العلاقات الدولية , فهناك مثلا استعمال القوة الاقتصادية بمنح المعونات وسحبها عن طريق القروض والمنح الحرة وبالمقاطعة الاقتصادية وبقطع العلاقات التجارية والمالية وبمنح التبادل المالي والتجاري ..الخ وتعتمد النتائج الناجمة عن استعمال هذه القوة على موقف كل من الدولتين. (9) صفوة القول إن القوة العسكرية و القوة الاقتصادية وجهان للقوة الصلبة التي تمثل كل ما هو قائم على القسر والتهديد والإجبار و الإرغام وذلك من خلال استخدام القدرات العسكرية التي تعد من اكثر الأشكال التقليدية للقوة الصلبة المتمثلة باستخدام السلاح بأشكاله المختلفة أو باستخدام العقوبات الاقتصادية لإرغام الآخرين وجعلهم يقومون بما يخدم مصالح وأهداف ذلك الطرف المستخدم لهذا النوع من القوة لا يرغبون فيها .

ثالثاً: مؤشرات القوة الصلبة:

تتألف القوة الصلبة من عناصر القوة المادية : العسكرية، والاقتصادية، وقد ارتبط الحديث عن هذا الشكل للقوة، خاصة القوة العسكرية، بفكر المدرسة الواقعية، في حين تبنى جوزيف ناي تعريفا أوسع للقوة

الصلبة، لا يقتصر على القوة العسكرية فقط، حيث رأى أنها تعني أيضا " القدرة على استخدام الجزرة عن طريق الأدوات الاقتصادية، بهدف التأثير في سلوك الآخرين "، وبالتالي، يمكن التمييز بين مكونين للقوة الصلبة، يتمثل المكون الأول في القوة العسكرية، وتعد من أكثر أشكال القوة الصلبة تقليدية واستخداما لتحقيق أهداف الدولة، وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية، على نحو يمكن معه التمييز بين خمسة أنماط لاستخدامها، تتراوح بين دبلوماسية الإكراه، التي تعبر عن أخف استخدامات القوة، إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، والتي تعبر عن أكثر الاستخدامات مباشرة ووضوحاً. [10] اما انواع تلك القوة (أي القوة العسكرية) فتتمثل ب (النوع الأول) دبلوماسية الإكراه، وعرفه أليكسندر جورج George Alexander بأنه " تهديد الدولة للعدو باستخدام القوة العسكرية، مع استخدام وسائل فعالة لإقناعه بالامتثال لقراراتها "، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال سحب السفراء، أو فرض العقوبات وقد حدد جورج ثلاثة أهداف لممارسة دبلوماسية الإكراه، يتمثل الهدف الأول في إقناع العدو بالعدول عن موقفه، ويتمثل الهدف الثاني في إقناعه بالتراجع عن إجراء قام به فعلا، بينما يتعلق الهدف الثالث بإثارة المعارضة ضده عن طريق دعم مطالبها للتغيير، أو تحريكها لقلب نظام الحكم[11]. (النوع الثاني) التخريب وذلك من خلال قيام دولة ما بأفعال هدفها هدم مؤسسات دولة أخرى ومبانيها الوطنية، ولكن هذه الطريقة على المدى الطويل قد لا تنتج سوى العداء والكراهية ومن الأمثلة التاريخية على هذا النمط تورط الولايات المتحدة في عمليات تخريب في أمريكا اللاتينية أثناء الحرب الباردة خاصة في جواتيمالا وتشيلي والسلفادور وهذا النمط يعبر عن شكل من أشكال العنف قد ينجح في تحقيق أهداف الدولة في المدى القصير، ولكن تكلفته تكون مرتفعة في المدى الطويل [12](النوع الثالث) الردع ويعني إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما من الشروع في عمل غير مرغوب فيه، وهناك نوعان للردع الردع التقليدي عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية، والردع النووي عن طريق التهديد باستخدام الأسلحة النووية.[13] (النوع الرابع) الدفاع ويحتوي على سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة هجوم عسكري نفذه العدو, (النوع الخامس) التدخل العسكري المباشر ويتم اللجوء إليه عادة في حالة فشل دبلوماسية الإكراه, وتتعدد أهداف التدخل العسكري مثل حماية المواطنين أو الممتلكات الوطنية. [14]وكما تم الذكر مسبقاً فإن القوة الخشنة أو الصلبة تتضمن أيضا البعد الإقتصادي باعتباره العصب الأساس في تحريك ديناميكية العلاقات بين الدول وعلى هذا الأساس يتمثل المكون الثاني للقوة الصلبة في القوة الاقتصادية وتعني استخدام دولة ما للأدوات الاقتصادية، لجعل دولة أخرى تقوم بأشياء لصالحها ولا ترغب فيها، وترتكز القوة الاقتصادية للدولة على الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل ومستوى التقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية ومؤسسات السوق، وقد أضاف إلين فروست عناصر أخرى للقوة الاقتصادية تشمل الحكم الراشد وتحقيق التنمية , فضلا عن يمكن اعتبار أن هناك شكلان رئيسيان لاستخدام القوة الاقتصادية يتمثل الشكل الأول في العقوبات وقد تأخذ صورة مقاطعة

الواردات والحظر على الصادرات وفرض القيود على الاستثمار ومنع السفر، ومثال ذلك نجاح الولايات المتحدة في إجبار بريطانيا على الانسحاب من السويس، إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بعد تهديدها بفرض عقوبات اقتصادية عليها, اما الشكل الثاني فيتمثل بالمنح والمساعدات الاقتصادية أي مكافأة الدولة نتيجة لتغيير سلوكها لصالح الطرف الآخر أو في محاولة لتغييره, وقد جادل جوزيف ناي بأن الموارد الاقتصادية لا تعبر فقط عن القوة الصلبة، ولكنها قد تنتج قوة ناعمة أيضا حيث قد تُقدم الدولة نموذج تنمية جاذبا للدول الأخرى كما في حالة اليابان. [15]وإذا كانت العقوبات والمساعدات تعبر عن أشكال الاستخدام العمدي المقصود للقوة الاقتصادية، فإن هناك أشكالا أخرى غير مقصودة ناتجة عن العولمة، وما ارتبط بها من زيادة تداخل الاقتصاديات وارتباطها باقتصاد السوق، وتعبر عنها الحساسية Sensitivity والتأثر Vulnerability وتشير الحساسية إلى أن التغيير في جزء من النظام يؤدي إلي التغيير في باقي النظام, فمثلا ترتب على الأزمة الاقتصادية لدول آسيا عام ١٩٩٨م تأثر اقتصاديات بعض الدول مثل روسيا، أما التأثر فيشير إلى أن التغيير في جزء من النظام يؤدي إلى التغيير في قواعد النظام مثلما حدث نتيجة انهيار شركة ليمان براذرز Brothers Lehman في الولايات المتحدة حيث كان لذلك تأثير مهم في الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨م وفي اقتصاديات دول العالم.[16]

المطلب الثاني : واقع القوة الصلبة الصينية

أولاً: القوة العسكرية:

يقصد بالقوة العسكرية الإمكانات والموارد العسكرية المادية وغير المادية المتاحة للدولة في وقت ما فالقدرات المتاحة تشير إلى الموارد والقدرات العسكرية الموجودة الجاهزة للاستخدام، اما القدرات غير الكامنة فتتضمن العوامل التي يمكن ترجمتها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال التعبئة والقدرات الاقتصادية للحرب والقدرات المختصة لإدارة الحرب والمعنويات ودوافع المواطنين .[17]

و طبيعة كل دولة تسعى إلى تدعيم قوتها عن طريق بناء استراتيجيتها العسكرية الفاعلة التي تتمثل بالعناصر والصفات والاثار المعنوية والفكرية وتبحث في حجم القوات المسلحة وتشكيلاتها وتناسب صفوف الجيش واصناف الاسلحة وقوتها وتأثير فاعليتها في الدفاع او الهجوم والقدرة على تغيير درجة المعركة او الحرب.[18] وهناك إجماع عام بأن الصين مدفوعة بنجاحاتها في العديد من القطاعات الاقتصادية بصدد تحديث سريع ومركّز على القطاع العسكري ، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني والصفقات الضخمة التي تبرمها الصين سنوياً ، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة ، مكنتها أخيراً من الدخول إلى " نادي الفضاء " الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا كما أن دفاعاتها تدعمت أخيراً برفع قدراتها النووية التي تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية. [19]وفي ظل وجود ٢,٥ مليون جندي في الخدمة، فإن جيش التحرير الشعبي الصيني هو الأضخم في العالم , اذ يتكون الجيش الصيني من القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية،

وقوة نووية استراتيجية, والميزانية الرسمية المعلنة لجيش جمهورية الصين الشعبية للعام ٢٠٠٩م كانت ٧٧,٨ مليار دولار أمريكي, إلا أن الولايات المتحدة الامريكية تقول أن الصين لا تنشر الإنفاق العسكري الحقيقي لها, وتقدر وكالة الاستخبارات الدفاعية أن ميزانية الصين العسكرية لعام ٢٠٠٨م كانت ما بين(١٠٥ إلى ١٥٠) مليار دولار. [20]كما جاءت الصين في المرتبة الثانية بميزانية دفاعية قدرت بنحو ١٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٥م, و١٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٦م ومن المتوقع ان تضطرب هذه الزيادة في الاجل القصير حتى العام وتستحوذ على ٤٠% من الانفاق الدفاعي في منطقة اسيا– المحيط الهادئ . [21]ويُذكر إن الصين حرصت على الحصول على كافة إمكانات القوة في إطار استراتيجية عسكرية تبنتها خلال المدة (١٩٥٥–٢٠١٩م) جدول رقم (١) بدأت بالحصول على التقانة النووية , امتلاك وسائل إيصالها ولاسيّما الصواريخ البالستية , علاوة دخولها مجال تصنيع الغواصات , ناهيك عن صناعة الطائرات لذا يُلحظ إنها تسعى إلى زيادة وتطوير قوتها البحرية من خلال بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين وسباقها مع الزمن لحيازة ٨٠ غواصة متطورة أي بما يوازي قدرة الولايات المتحدة الامريكية.[22]الى جانب ذلك بدأت مساعي الصين بالحصول على السلاح النووي منذ عام ١٩٥٥م , وبالفعل تمكنت من اجراء اول تجربة لسلاح نووي صيني في عام ١٩٦٤م جدول (١), ثم عملت على تطوير امكاناتها النووية من اجل الحصول على القنبلة الهيدروجينية وحققت ذلك عام ١٩٦٧م, ويُذكر إن الصين قد حلت بالمرتبة الرابعة عالمياً من حيث عدد الرؤوس النووية الحربية بعد كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا التي بلغ عدد الرؤوس الحربية فيها (٧٠٠٦,٧٨٠٢, ٣٤٨, ٢٩٤) رأس نووي. جدول (١) تطور السلاح الصيني للمدة(١٩٥٥ – ٢٠١٩م)

السنة	تطور السلاح
1955	ماوتسي يعلن عن اطلاق البرنامج النووي الصيني
1964	الصين تفجر اول قنبلة ذرية
1966	الصين تجري تجارب غير مسبوقة على الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية
1967	الصين تفجر اول قنبلة هيدروجينية
1980	اول اختبار ميداني للصاروخ عابر القارات **Xia_5ICBM**
1988	نجاح تجربة اطلاق صاروخ **JL_ISLBM** من الغواصة **Xia_SSBN**
1995	نجاح تجربة اطلاق صاروخ **DF_31 ICBM** العابر للقارات.
2004	اطلاق الغواصة ٠٩٤_**SSBN** وفشل اطلاق الصاروخ **JL**_٢
2019	الطائرة المقاتلة من طراز جاي –٢٠

المصدر: (**Dominic Descisiolo, China's Spase Development and Unclear Strategy** [23]

فضلا عن ارتفاع الميزانية العسكرية للصين في عام ٢٠١٩م الى (٢٤٤) مليار دولار وبذلك تحل بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت ميزانيتها في العام نفسه (٧١٦) مليار دولار

جدول (٢) جدول رقم (٢)حجم القوات العسكرية الصينية مقارنة مع بعض دول العالم لعام ٢٠١٩م

الدولة	عدد الافراد النشطين بالجيش	عدد الدبابات القتالية	عدد ناقلات الجند المدرعة	عدد المدافع ذاتية الحركة	عدد راجمات الصواريخ المتعددة	عدد الطائرات المقاتلة	عدد حاملات الطائرات	ميزانية الدفاع السنوية	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي
ايران	329	13398	2362	6287	415	24	1	716 مليار دولار	0,615
باكستان	142	4078	869	21932	352	1	1	44 مليار دولار	0,0639
بنغلادش	65	811	129	331	76	1	1	47,5 مليار دولار	0,1797
ماليزيا	67	1248	273	406	118	4	1	40,5 مليار دولار	0,1584
تايلاند	296 مليون	2082	520	4184	295	1	1	55,2 مليار دولار	0,1065
فيتنام	398 مليون	3187	1222	13050	714	1	1	224 مليار دولار	0,0673

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على القوة العسكرية [24]

https://www.alhurra.com/choice -alhurra/2019/03/27/-2019

كما سعت الصين إلى بناء استراتيجيتها البحرية التي تتضمن كيفية التعامل مع الازمات المحتملة لتعيد امجاد الماضي والابحار نحو المستقبل لأن بناء قوة بحرية ذات تأثير كبير في ميزان القوة العسكرية الدولية فهي لا تنحصر بمعناها الضيق في اسطول بحري يجوب في المياه فقط بل تتضمن اربعة عناصر رئيسية هي (الموانئ البحرية، الاسطول التجاري ، الثروة الاقتصادية البحرية، القوات البحرية).[25] وقدر اهتمام الصين لسلاحها البحري الذي بلغ تعداده حوالي (٢٣٠٠٠) الف عنصرا بما في ذلك طيران البحرية و(٧٠٠٠) الف من المشاة البحرية يضاف إلى ذلك نحو (٣٥٠٠٠) الف من الاحتياط.[26] وفيما يخص قوتها البرية فيُذكر إن تعداد الجنود الصينيين قد بلغ في عام ٢٠١٩م زهاء (٥٠٠,٢) مليون جندي وبذلك تتصدر الصين العالم من حيث عدد قواتها جدول (٢) , اما قوتها الجوية فإن الصين تمتلك أكثر من (٧٠٠) طائرة مقاتلة مهيأة أساساً للعمليات العسكرية في مجال محدود ، فضلاً عن عدد من الطائرات حُدّثت إلاّ إن الطائرات الجديدة تشكل نسبة عالية من جرد القوة الجوية الصينية ، وتواصل الصين شراء مقاتلات جديدة من روسيا ، لاسيّما المقاتلة SU-30-MKK ذات الأدوار المتعددة ، وSU-27SK المصممة لإدارة عمليات قتالية بحرية .[27] وتجدر الاشارة الى إن الصين تأتي بالمرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية من حيث القوة الجوية , إذ بلغ حجم قوتها الجوية زهاء (٣١٨٧) طائرة جدول (١). ووفقاً لوكالة مخابرات الدفاع (DIA) ، تخطط الصين لبناء حاملة طائرات لتعزيز قطاعها الجوي ، ومن الممكن أن تُصّمم وفقاً للحاملة الروسية SU-33/FLANKERD القادرة على حمل مقاتلات عدة SU-27/FLANKER التي

تستعملها روسيا حالياً على متن KUZnetzov-Class , كما قامت الصين بتحديث برنامج المقاتلة الكلاسيكية FB-٧ ، التي أصبح بإمكانها أداء عمليات قصف الأهداف البحرية ليلاً ، واستعمال أسلحة متطورة مثل صاروخ كروز الروسي المضلل لأجهزة الرادار KH-31 P وصاروخ KAB-٥٠٠ الموجه بالليزر. [28]

ثانياً: القوة الاقتصادية:

من العوامل المهمة التي تساعد على تقدم الدولة , ان تكون نسبة كبيرة من السكان من اصحاب النشاط الاقتصادي الفعلي وكلما زادت نسبة المشتغلين بالأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات في الدولة كلما دل ذلك على ان البنية او تحسب قوة العمل من الناحية النظرية على انها جميع السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥-٦٥سنة) من الذكور والاناث وتتميز الدول الصناعية المتقدمة بأن نسبة كبيرة من قوة العمل الإجمالية منشغلة بالنشاط الاقتصادي فعلا.[29]من بيانات جدول (٣) يُلحظ إن عدد العاملين في القطاع الزراعي **(161,791,18)** اما العاملين في التعدين **(350,850,40)**عاملا, والعاملين في الانشطة الصناعية **(605,758,420)** , والعاملين في مجال توليد الطاقة الكهربائية بلغ عددهم **(315,765,36)**, والعاملين في مجال البناء بلغ عددهم**(310,612,269)** عاملاً والعاملين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة **(070,170,8)** عاملاً اما العاملين في النقل والتخزين **(070,170,8)** ومجموع العاملين في الخدمات الاخرى بلغ عددهم **(119,889,13)** , ومما تقدم نلاحظ ان اكبر نسبة للعاملين كانت في المجال الصناعي ومن ثم قطاع البناء ويليه قطاع التجارة , وهذا يدل على إن الصين تمتلك حجماً سكانياً مثالياً ساعدها على تلبية احتياجات قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بعيداً عن الحاجة الى العمالة الوافدة.

جدول (٣) القوى العاملة في الصين حسب قطاعات العمل لعام (٢٠١٨م)

ت	نوع النشاط	عدد العاملين	النسبة %
1	النشاط الزراعي	**161,791,18**	**3,2**
2	التعدين	**350,850,40**	**0,5**
3	الصناعة	**605,758,420**	**1,51**
4	انتاج وتوليد الطاقة الكهربائية	**315,765,36**	**5,4**
5	البناء	**310,612,269**	**4,33**
6	تجارة الجملة والتجزئة	**070,170,8**	**1**
[27]	النقل والتخزين	**070,170,8**	**1**
8	الخدمات الاخرى	**119,889,13**	**7,1**
	المجموع	**817,007,000**	**100%**

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات

(30) http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexch.htm

إنَّ الحكومة الصينية قادرة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعميقها والإبقاء على معدلات النمو العالية ، إذ نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة ، وإصلاح نظامها البنكي, وإن التجارة أدت دوراً هائلاً في ازدهار الاقتصاد الصيني ، والصين اليوم هي أكبر ثاني اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا حسب احصائيات ٢٠١٢م.[31] وتجدر الإشارة إلى ان حجم العائدات المالية التي حصلت عليها الصين من نشاطها الزراعي النباتي لعام ٢٠١٨م بلغت (٧٥١) مليار دولار في حين بلغ إجمالي العائدات المالية للنشاط الزراعي الحيواني زهاء (١٣٨٩) مليار دولار, أما نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي قد بلغت زهاء (٦,١٠%) من اجمالي الناتج المحلي للدولة الذي بلغ (٩٨٠,١٣) ترليون دولار لعام ٢٠١٨م , اما في المجال الصناعي بلغ المعدل الاجمالي للنشاط الصناعي (٥٠٠٥٢٠,٦) ترليون دولار وبنسبة ٤٦% من اجمالي الناتج المحلي في الدولة, ويتوزع النشاط الصناعي في الدولة على عدة مجالات صناعية تأتي صناعة الاجهزة الالكترونية في مقدمتها التي بلغت نسبتها نحو ١٢% من إجمالي العائدات المالية للنشاط الصناعي ,وفيما يخص الجانب التجاري فقد بلغت حجم الاستثمارات الاجنبية في الصين (١٣٤٩) مليار دولار , في حين بلغت القيمة الإجمالية للواردات زهاء (٢١٣٥٧) مليار دولار, اما حجم الصادرات فقد بلغت (٢٤٨٦٦) مليار دولار وبذلك يكون الميزان التجاري إيجابي إذ بلغ حوالي (٣٥٠٩) مليار وقد بلغ حجم نشاط عدد الشركات المسجلة والممولة من الخارج (٥٩٣٢٧) مليار دولار.[32]

المحور الثالث :التطبيقات الجيوسياسية للقوة الصلبة الصينية

أولاً: التطبيقات الجيوسياسية للقوة الصلبة الصينية في الهند:

تعتبر الصين والهند اللاعبان الرئيسيان الجديدان اللذان يمكن أن يغير ظهورهما من المشهد السياسي الجغرافي العالمي في القرن الحادي والعشرين, وقد كان هذا هو تقدير مجلس المخابرات القومي في الولايات المتحدة أواخر عام ٢٠٠٤، مستشهدا بمعدلات نموهما الاقتصادية المتزايدة والدائمة وقدراتهما العسكرية المتسعة وعدد سكانهما الضخم والذي يغلب عليه سن العمل والذي يزيد عن المليار في كل منهما, كما تعد حقيقة انتماء كل منهما لأحد أقدم وأروع الحضارات في تاريخ العالم في نفس درجة الأهمية بالنسبة للهنود والصينيون المعاصرون, فقد امتد تأثير تلك الحضارتين لما بعد وادي النهر الذي نشأتا فيه منذ أكثر من خمسة الآف عام ولا تزال تقاليدهما المحترمة قوية على الرغم من التعديلات الكثيرة التي صنعتها الظروف المتغيرة على مدار الألفية الأخيرة وخصوصا تلك المرتبطة بالعصر الحديث، لذلك نجد السؤال الخاص بكيفية سير العلاقة بين هذين العملاقين الآسيويين المختلفين جدا يحظى بأهمية كبرى للجميع: لشعبيهما وجيرانهما وشركائهما التجاريين وبالتأكيد للقوة العظمى في العصر الحالي وهي الولايات المتحدة, هذا وتوجد عناصر تعاون وكذلك عناصر تنافس في العلاقات الصينية–

الهندية الحالية تعكس جهودهما المنفصلة بل والمتضاربة لبناء دولة وأمة حديثة في مجتمعاتهما القديمة والمحررة في النصف الثاني من القرن العشرين, كما أن لكل منهما مدى واسع من التعاملات مع الولايات المتحدة تقاوم المسميات البسيطة مثل "حليف" أو "ند"، ويتمثل الأمر الوحيد الذي يبدو مؤكدا في التداخل المعقد بين الصين والهند والولايات المتحدة في إطار المشهد العالمي دائم المتغير.[33] وقد فرضت الحرب الحدودية عام ١٩٦٢ سدا على العلاقات بين العملاقين الآسيويين أصبح نمطا لصراع خفي امتد لعقود, وقد تأجج هذا الصراع من جراء الأعمال الوحشية التي شهدتها الثورة الثقافية (١٩٦٦-٦٧) شاملة الاعتداء على الدبلوماسيين الهنود والمساعدة الصينية للمتمردين الهنود في الشمال الشرقي والثوريين الذين ألهمهم ماو وكان يطلق عليهم الناكساليتس, ومع ذلك، كانت أفضل وسيلة لشرح الأمد الطويل لتجميد العلاقات تكمن في التعبير عن العلاقة الصينية- الهندية في الصراعات والعلاقات الدولية الأخرى، فقد اتسعت هوة الخلاف الصيني-السوفيتي وأصبح عداءً مباشرا وخطرا حقيقيا لصراع نووي في الستينيات والسبعينيات وانعكس ذلك على الدفء الذي شهدته المعاملات الهندية-السوفيتية وتم توقيع معاهدة سلام وصداقة بينهما عام ١٩٧١ ومنذ معاهدة الحدود عام ١٩٦٣ قامت الصين بمساندة باكستان ضد الهند رغم أن ذلك لم يصل إلى حد التدخل العسكري المباشر في حربي ١٩٦٥ و١٩٧١ وواصلت إمداد باكستان بالمواد والتقنيات النووية والصاروخية بصورة كبيرة في الثمانينات ومع ذلك فقد كانت أهم ملامح هذه المرحلة تتمثل في التقارب السري بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والذي أعلن عن نفسه في زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون للصين في فبراير ١٩٧٢, وقد أصبحت سياسات المثلث الهندي-الباكستاني-الصيني في جنوب آسيا مرتبطة بكل من المثلث الصيني-الهندي-السوفيتي الذي يضم كبريات القوى الآسيوية والمثلث الاستراتيجي العالمي الذي يضم القوى الكبرى وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية [34].الا أن نتيجة الحدود المشتركة بين الصين والهند مما ادى الى مواجهة العلاقات بين الدولتين المعروفتان بجوارهما الجغرافي العديد من النزاعات الحدودية ومنها الخلافات الصينية – الهندية حول منطقة التبت الخاضعة للصين بسبب عدم محاولة جادة لترسيم الحدود بين الدولتين، وقد اشتبكت عسكرياً القوتين الآسيويتين على خلفية المنطقة المتنازع عليها في عام ١٩٦٢م وخرجت الصين منتصرة فيها ، علاوة على التصعيد العسكري الذي استمر ٧٢ يوم بين الدولتين في عام ٢٠١٧م , بيد إن المفاوضات أسهمت في تخفيف حدة التوتر بين الطرفين.[35]

ثانياً: التطبيقات الجيوسياسية للقوة الصلبة الصينية في اليابان:

تتنازع اليابان مع الصين حول بحر الصين الجنوبي و مجموعة من الجزر(جزر صيد يوجد بها احتياطي كبير من الثروات النفطية) في بحر شرق الصين التي تقع على بعد ٩٢ميلاً بحرياً شرقي مدينة كيلونغ بتايوان وتسمى جزر دياويو في الصين (جزر صيد السمك) , وتعرف في اليابان باسم جزر سينكاكو بوصفها جزءا من السيادة اليابانية, و تضم جزيرة دياويو / سنكاكو جزيرة (هوانغوي وجزيرة تشيوي)

وغيرها من الجزر الصغيرة وتتمتع الصين بسيادة لا جدال فيها على هذه الجزر وهناك ادلة تاريخية وقانونية تعتمد عليها الصين في سيادتها عليها ومنها التي جاءت في بيان القاهرة الذي اصدرته الصين و الولايات المتحدة وبريطانيا في عام ١٩٣٤م القاضي بانه على اليابان اعادة الأراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو الى الصين , ناهيك عن النزاع الحدودي بين الصين وكوريا الشمالية حول نهري جبل بايكتو ويالو وتومان اذ طالبت الصين بجبل بايكو وجيانداو بيد إن الدولتين تميلان الى التفاهم حولهما , اما النزاع الصيني التايلندي على نهر الميكونج يعود الى عام ٢٠٠١م ولم يحسم حتى نهاية مدة الدراسة، علاوة على ذلك لدى طاجيكستان ومنغوليا وكازاخستان وكمبوديا وقرغيزستان ولاوس تاريخ من النزاعات الحدودية مع الصين بيد إن تواضع امكانات هذه الدول أمام الصين جعلها تتردد في طرحها في المحافل الدولية لاسيما بعد تعاظم القوة الصينية.[36]

لقد مكن كبر المساحة في الصين من اتباع استراتيجية الدفاع في العمق التي تؤدي دوراً بارزاً في تحقيق النصر النهائي وأن هذه السياسة القائمة على أساس (بيع الأرض وشراء الزمن) وكذلك أن سعة مساحة الدولة يوفر لها عمقاً استراتيجياً تستخدم في اخفاء وسائل دفاعها وهجومها مما يمكنها في توجيه الضربة الثانية الأمر الذي سيردع الخصم وهذه الميزة وظفتها الصين في صراعها مع اليابان في اتباع استراتيجية المناورة.[37]

النتائج والمقترحات:

أولاً- النتائج:

١- إن مفهوم القوة الصلبة من المفاهيم المهمة والحيوية التي لها تأثيرها في السياسة الدولية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص.

٢- برعت الصين في استعمال القوة الصلبة في سياستها الخارجية فالصين تمتلك من القوة العسكرية ما يجعلها تنافس دول العالم من حيث عدد جيوشها واسلحتها وقوتها النووية.

٣- عمدت الصين على استثمار قوتها الصلبة سواء ان كانت عسكرية او اقتصادية في العديد من دول العالم من خلال ما تمتلكه من تطور الكتروني في الجانب العسكري الى جانب ثقلها في الجانب الاقتصادي الذي يعد مؤثرا كبيرا في معظم السياسات الدولية.

٤- هناك تطور ملحوظ لقوة الصين الصلبة وتأثير تطبيقاتها الجيوسياسية في العديد من الدول في العالم كما يلحظ وجود تلك التطبيقات سواء العسكرية منها او الاقتصادية بشكل واسع من خلال ما تصدره الصين من اسلحة ومعدات فضلا عن قوتها الاقتصادية من خلال ما تقوم بتصديره للعديد من دول العالم.

٥- يعد مشروع الحزام والطريق وهو احد المشاريع الاقتصادية المهمة عالميا الذي ساعد على دعم القوة الصلبة للصين لكونه يعد منصة ترابط العديد من الدول وكونه ذو انعكاسات اقتصادية ايجابية مهمة تساعد في التنمية الاقتصادية للدول التي يمر بها ذلك المشروع.

ثانياً-المقترحات:

١- ضرورة العمل على زيادة الوعي حول مفهوم القوة الصلبة والعمل على تطوير ادوات وتطبيقات تلك القوة (العسكرية والاقتصادية) .

٢- إن التعاطي الإيجابي مع القوة الصلبة الصينية ينعكس ايجاباً على الدول الاخرى كون الصين بوصفها قوة صاعدة ذات مصداقية في تنفيذ الالتزامات الدولية مراعية لمصالح تلك الدول على العكس من الولايات المتحدة التي تعتمد الأساليب القسرية مع دول المنطقة في تحقيق مصالحها فقط.

٣- العمل على استراتيجية تعمل على تمكين الصين من بناء دورها العالمي من خلال تأسيس قاعدة اقليمية متينة معتمدة في ذلك على ما تمتلكه الصين من عناصر القوة الصلبة لديها.

٤- العمل على تطوير ادوات القوة الذكية لكونها ذات تأثير كبير إذ تجمع بين القوتين (الصلبة والناعمة) لذا لا بد من العمل على تنميتها وتعاظم تطبيقاتها فلا يمكن الاكتفاء بالقوة الصلبة فقط لكون القوة الذكية تكون ذات ضرورة إذ تُضيف عنصر قوة للدولة إضافةً الى عناصرها.

٥- وضع برامج دبلوماسية لتنمية العلاقات الاقتصادية بين الصين و دول العالم تعمل على التمهيد لزيادة عدد المشاريع الجيوستراتيجية التي تدعم قوة الصين الاقتصادية.

الهوامش:

١. محمد سيد نصر ونيقولا زيادة واخرون , اطلس العالم, مكتبة لبنان, بيروت ,د , ت,ص٧٤.

٢. جميل صليبا , المعجم الفلسفي ,الجزء الثاني, دار الكتاب اللبناني ,بيروت -لبنان, ٢٠١٨م,٢٠١-٢٠٢.

٣. اياد خلف عمر الكعود ,استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الاميركية في المنطقة العربية ,رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الأوسط ,٢٠١٦م ,ص ١٨.

٤. اسماعيل علي سعد, نظرية القوة، بحث في الاجتماع السياسي ,دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٩م,ص ١١٩-١٢٠.

٥. عبد الله يغين, القوة الصلبة والناعمة لإيران, رؤية تركية ,المقالات -الدراسات , مؤسسة سيتا , تركيا ,٢٠١٦م,ص٧٨.

٦. خضر عباس عطوان , القوى العالمية والتوازنات الاقليمية, ط١,داراسامة للنشر والتوزيع,عمان-الاردن,٢٠١٠, ص١١.

٧. علي بشار بكر أغوان , الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط, ط١,بيروت, مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٣م, ص٣٢٣.

٨. يحيى السيد عمر, القوة التركية الناعمة مقومات الصعود في العلاقات الدولية, ط١, دار الأصول العلمية,٢٠١٩م, ص٤٥-٤٦.

٩. ابا دوراي, استخدام القوة في العلاقات الدولية , الدار القومية للطباعة والنشر, د.ت , ص٨.

١٠. نبيل بكاكرة و سفيان سخري, التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم جديد للعلاقات الدولية, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد١٩, جامعة الجزائر, ٢٠١٨م, ص١٦٧.

١١. خضر عباس عطوان , مصدر سابق , ص١٢.

١٢. John Alterman, Coercive Diplomacy against Iraq: 1990-98, in: Robert J Art and Patric M Cronin (eds.), The United States and Coercive Diplomacy, (Washington: United States Institute of Peace

١٣. Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, (New York: Palgrave MaCmillan, 2003), p 145.

١٤. Jack S. Levy, Deterrence and Coercive Diplomacy: the Contributions of Alexander George, Political Psychology, Vol. 29, No4, 2008.

١٥. نبيل بكاكرة و سفيان سخري, مصدر سابق, ص(١٦٨).

١٦. جوزيف الناي, مستقبل القوة , ترجمة أحمد عبد الحميد نافع, ط١ , القاهرة , المركز القومي للترجمة , ٢٠١٥,ص(٥٢-٥٣).

١٧. روبرت. كانتور, السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان,١٩٨٩,ص(٦٥).

١٨. مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة لدولة: دراسة حالة جمهورية المانيا الاتحادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام , بغداد, ص٢٨.

١٩. يونس مؤيد يونس مصطفى, مصدر سابق, ص٦٣.

٢٠. Christopher Mecconnauhy , China's Undersea Nuclear Deterrent: will the V.S Navy Beready ? in Lyle J. Goldstein, Editor , with Andrews. Erickson, P.

٢١. القوة العسكرية الصينية الشبكة الدولية لمعلومات الانترنت عن:-

٢٢. www.https://ar.wikipedia.org/wiki/#cite_note-110

٢٣. ايمن الدسوقي، اتجاهات الانفاق العسكري في العالم، مجلة درع الوطن , الامارات العربية المتحدة، العدد ٥٢٨، كانون الثاني ٢٠١٦, ص٧٧.

٢٤. عبد المالك حطاب وابراهيم مشعالي , المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٠,العدد ٣, ديسمبر ٢٠١٩ , ص ٧٥٢.

٢٥. يونس مؤيد يونس مصطفى, إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية, ص٦٤.

٢٦. معين أحمد محمود، البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الاكبر،- توق الماضي والابحار نحو المستقبل-، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، العدد ٤٨١،شباط ٢٠١٢ ، ص٣٨.

٢٧. غيث سفاح الربيعي, الدور الصيني في اسيا, دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩ ص٣٨.

٢٨. Office of the Secretary of Defense , Annaal Report to Congress : Military Power of the People's Republic of China 2006 Department,2006, P4.

٢٩. Office of the Secretary of Defense , Annaal Report to,Op.Cit , P. 02

٣٠. محمد حجازي محمد , الجغرافيا السياسية،ط١, كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٦-١٩٩٧م, ص١٢٩.

٣١. Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , Congressional Research, The Library of Congress , January , 12 , 2006, P. 01.

٣٢. إسراء هاتف فاضل, قوة الصين الناعمة وتطبيقاتها الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي, رسالة ماجستير ,جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الانسانية,٢٠٢١م,ص(١١٠,١١٦,١١٨).

٣٣. سورجيت مانسينج, الهند والصين تنافس وتعاون, قرارات عظيمة,الجامعة الامريكية,٢٠٠٦م,ص(١-٢).

٣٤. المصدر نفسه , ص(٦).

٣٥. مهدي الراوي, العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية, المجلة السياسية الدولية, ص١٣٧.

٣٦. باهر مردان , العلاقات الصينية/ اليابانية ..بين المتغيرات السياسية والثوابت الإقتصادية, مجلة الدراسات الدولية , العدد٥٧, د.ت, ص٢٠٣-٢٠٤ .

٣٧. غيث سفاح الربيعي, الدور الصيني في اسيا, دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩ ص٣٨.

المصادر:

- ابا دوراي, استخدام القوة في العلاقات الدولية , الدار القومية للطباعة والنشر, د.ت.
- إسراء هاتف فاضل, قوة الصين الناعمة وتطبيقاتها الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي, رسالة ماجستير ,جامعة المثنى , كلية التربية للعلوم الانسانية,٢٠٢١م.
- اسماعيل علي سعد, نظرية القوة، بحث في الاجتماع السياسي ,دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٩م.
- اياد خلف عمر الكعود ,استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الاميركية في المنطقة العربية ,رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الأوسط ,٢٠١٦م.
- ايمن الدسوقي، اتجاهات الانفاق العسكري في العالم، مجلة درع الوطن , الامارات العربية المتحدة، العدد ٥٢٨، كانون الثاني ٢٠١٦,.
- باهر مردان , العلاقات الصينية/ اليابانية ..بين المتغيرات السياسية والثوابت الإقتصادية, مجلة الدراسات الدولية , العدد٥٧, د.ت.
- جميل صليبا , المعجم الفلسفي ,الجزء الثاني, دار الكتاب اللبناني , بيروت –لبنان, ٢٠١٨م.
- جوزيف الناي, مستقبل القوة , ترجمة أحمد عبد الحميد نافع, ط١ , القاهرة , المركز القومي للترجمة , ٢٠١٥.
- خضر عباس عطوان , القوى العالمية والتوازنات الاقليمية, ط١,داراسامة للنشر والتوزيع,عمان–الاردن,٢٠١٠.
- روبرت. كانتور, السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان,١٩٨٩.
- سورجيت مانسينج, الهند والصين تنافس وتعاون, قرارات عظيمة, الجامعة الامريكية,٢٠٠٦م.
- عبد الله يغين, القوة الصلبة والناعمة لإيران, رؤية تركية ,المقالات –الدراسات , مؤسسة سيتا , تركيا ,٢٠١٦م.
- عبد المالك حطاب وابراهيم مشعالي , المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي, مجلة العلوم القانونية والسياسية, المجلد ١٠,العدد ٣, ديسمبر ٢٠١٩.
- علي بشار بكر أغوان , الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط, ط١,بيروت, مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٣م.

- غيث سفاح الربيعي, الدور الصيني في اسيا, دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية واثره على مكانتها الدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- محمد حجازي محمد , الجغرافيا السياسية،ط١, كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٩٦-١٩٩٧م.
- محمد سيد نصر ونيقولا زيادة واخرون , اطلس العالم, مكتبة لبنان, بيروت ,د , ت.
- معين أحمد محمود، البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الاكبر،- توق الماضي والابحار نحو المستقبل-، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، العدد ٤٨١،شباط ٢٠١٢.
- مهدي الراوي, العلاقات الصينية-الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية, المجلة السياسية الدولية.
- مهند علي عمران، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الاستراتيجية الشاملة لدولة :دراسة حالة جمهورية المانيا الاتحادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام , بغداد.
- نبيل بكاكرة و سفيان سخري, التنوع والتغير في مضامين القوة نحو فهم جديد للعلاقات الدولية, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد١٩, جامعة الجزائر, ٢٠١٨م.
- يحيى السيد عمر, القوة التركية الناعمة مقومات الصعود في العلاقات الدولية, ط١, دار الأصول العلمية,٢٠١٩م.
- يونس مؤيد يونس مصطفى, إستراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم السياسية، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية.
- Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, (New York: Palgrave MaCmillan, 2003.
- Christopher Mecconnauhy , China's Undersea Nuclear Deterrent: will the V.S Navy Beready ? in Lyle J. Goldstein, Editor , with Andrews. Erickson.
- Jack S. Levy, Deterrence and Coercive Diplomacy: the Contributions of Alexander George, Political Psychology, Vol. 29, No4, 2008.
- John Alterman, Coercive Diplomacy against Iraq: 1990-98, in: Robert J Art and Patric M Cronin (eds.), The United States and Coercive Diplomacy, (Washington: United States Institute of Peace
- Office of the Secretary of Defense , Annaal Report to Congress : Military Power of the People's Republic of China 2006 Department,2006.
- Wayne M. Morrison , China's Economic Conditions , Congressional Research, The Library of Congress , January , 12 , 2006.

- www.https://ar.wikipedia.org/wiki/#cite_note-